زيادة الأسماء والأفعال في القرآن الكريم عند المفسرين في ميزان القواعد الترجيحية (دراسة تحليلية نقدية)

د/ عبدالله محمد يوسف محمود (*)

ملخص:

يتناول هذا البحث موقف المفسرين من القول بزيادة بعض الأسماء والأفعال في القرآن الكريم، بالدراسة التحليلية النقدية، ويستند البحث في دراسة هذه القضية إلى القواعد الترجيحية المتعلقة بدلالات ألفاظ التنزيل، كالقاعدة التي تقتضي أنه ليس في القرآن من لفظ زائد لغير معنى، ونحوها من القواعد.

الكلمات المفتاحية: القول بالزيادة، الأسماء والأفعال في القرآن، القواعد الترجيحية

Abstract:

This research addresses the issue of saying that there are some increasing nouns and verbs in Holy Quran at interpreters; through a critical analysis study. This research subjects to the rules of prevailing that related to quranic words interpretation; like the rule saying that no increasing word in Holy Quran without meaning, and other similar rules.

Keywords: Saying of Increasing, Nouns and Verbs in Holy Quran, Rules of Prevailing.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه والتابعين. أما بعد؛ فإن من دلائل إعجاز النص القرآني وتفرده، أن لكل لفظ فيه مؤدى، وحكمة، ودلالة خاصة على المعنى الذي سيق له، حيث يقرر الزركشي في برهانه أن من دلائل إعجاز القرآن "وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص به، الذي إذا أبدل مكانه غيره؛ جاء منه: إما تبدل المعنى الذي يفسد به الكلام، أو ذهاب الرونق الذي تسقط به

(*) أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بكلية الآداب جامعة سوهاج

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

البلاغة؛ وذلك أن في الكلام ألفاظًا مترادفة متقاربة المعاني في زعم أكثر الناس، والأمر فيها عند الحذاق بخلاف ذلك؛ لأن لكل لفظة منها خاصة تتميز بها عن صاحبتها، في بعض معانيها، وإن اشتركا في بعضها"(١)، ويقول العلامة محمد أبو زهرة: "ومعانيه تجدها مؤتلفة مع ألفاظه، وكأن المعاني جاءت مؤاخية للألفاظ، وكأن الألفاظ قُطعت لها، وسُوّيت على حجمها"(٢).

إلا أن بعض المفسرين يقول بالزيادة في بعض ألفاظ القرآن، على تفاوت منطلقاتهم فيها، ومرادهم بها، بين الزيادة الإعرابية، والزيادة المعنوية التوكيدية.

وقد أثار هذا القول بين المفسرين – قداماهم ومعاصريهم– جدلًا، وأخذًا وردًا، بين مانع ومجيز، وهو ما يكشف عنه قول العلامة دراز، في معرض رده على القائلين بالزيادة: "دع عنك قول الذي يقول في بعض الكلمات القرآنية إنها مقحمة، وفي بعض حروفه إنها زائدة زيادة معنوية، ودع عنك قول الذي يستخف كلمة (التأكيد)؛ فيرمي بها في كل موطن يظن فيها الزيادة، لا يبالي أن تكون تلك الزيادة فيها معنى المزيد عليه فتصلح لتأكيده أو لا تكون، ولا يبالي أن يكون بالموضع حاجة إلى هذا التأكيد أو لا حاجة له به. أجل، دع عنك هذا وذاك؛ فإن الحكم في القرآن بهذا الضرب من الزيادة أو شبهها إنما هو ضرب من الجهل، مستورًا، أو مكشوفًا، بدقة الميزان الذي وضع عليه أسلوب القرآن، وخذ نفسك أنت بالغوص في طلب أسراره البيانية على ضوء هذا المصباح، فإن عمي عليك وجه الحكمة في كلمة منه أو حرف؛ فإياك أن تعجل كما يعجل هؤلاء الظانون، ولكن قل قولًا سديدًا هو أدنى إلى الأمانة والإنصاف، قل الله أعلم بأسرار كلامه، ولا علم لنا إلا بتعليمه، ثم إياك أن تركن إلى راحة اليأس، فتقعد عن استجلاء تلك الأسرار"(٣).

من هذا المنطلق جاءت فكرة الدراسة؛ لتتناول قضية القول بالزيادة في بعض ألفاظ القرآن؛ قصدًا إلى أهداف ثلاثة؛ (أولها): الإسهام في معالجة جوانب من هذه القضية، بغية إماطة اللثام عن معالمها، وتجلية أبعادها، بتقليب وجوه المذاهب التفسيرية فيها، واستكناه منطلقات المفسرين في تناولها، من خلال الموازنة بين مطارحاتهم التفسيرية؛

(١) البرهان في علوم القرآن ، للزركشي، ٢/٢٣٥

(٢) المعجزة الكبرى القرآن، محمد أبو زهرة، ص٧١

(٣) النبأ العظيم، محمد عبدالله دراز، ص١٦٤

لا سيما وأن قضية الزيادة لا زالت مثار جدل في حقل الدراسات القرآنية إلى يوم الناس هذا. (والثاني): الإفادة من تلك الموازنة في إثراء الدرس النقدي التفسيري؛ تمييزًا بين الأقوال، وتقديمًا للأقوى والأرجح في ضوء القواعد الترجيحية. (والثالث): محاولة استشراف لمحات من دلائل إعجاز القرآن العظيم، والوقوف المتأمل أمام جوانب من أسراره وعجائبه التي لا تنقضي.

أما الدراسات المتخصصة فقد انصبت عناية الباحثين والدارسين على زيادة الحروف في القرآن، ولم أقف على دراسة تعرضت لزيادة الأسماء والأفعال، ومن الدراسات التي وقفت عليها في زيادة الحروف: بحث بعنوان (زيادة حروف المعاني في القرآن الكريم بين دوافع المجيزين ومحظورات المانعين)، نشره الدكتور عماد طه أحمد الراعوش، في مجلة الدراسات القرآنية، الصادرة عن جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة السعودية، العدد السابع، سنة ٢٠١٠م، وكذلك بحث بعنوان (أحرف الجر الزائدة في العربية واستعمالاتها في القرآن الكريم)، نشره الدكتور كرم محمد زرندح، في مجلة الجامعة الإسلامية، في فلسطين، العدد الثاني، سنة ٢٠١٠م، ورسالة بعنوان (زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم)، مُنحت بها الدارسة هيفاء عثمان فدا، درجة الماجستير، من كلية اللغة العربية، في جامعة أم القرى، عام ١٩٩٦م.

أما حدود الدراسة ومجالها : فتنصب عناية الدراسة على موقف المفسرين من زيادة الأسماء والأفعال في القرآن، فزيادة الأسماء والأفعال في إطار هذه الدراسة هي تلك التي زعم بعض المفسرين أن المعنى يتم من دونها، وإنما جاءت للتوكيد.

ولا تستهدف الدراسة حصر المعالجات التفسيرية المتعلقة بزيادة الأسماء والأفعال في القرآن العظيم، لكنها تكتفي بما تحصل به الفائدة من الأمثلة والنماذج، وما يتحقق به الغرض من الشواهد؛ إبرازًا للوجهات التفسيرية في هذا الموضوع.

أما منهج الدراسة فيجمع بين التحليل والنقد؛ إذ تعمد الدراسة إلى تحليل أقوال المفسرين في قضية القول بالزيادة، بين المجيزين والمانعين، ومناقشتها، ومن ثَم نقدها من خلال عرضها على القواعد الترجيحية؛ تمييزًا لصحيح هذه الأقوال من سقيمها.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

هذا وتقوم الدراسة على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، علي النحو الآتي:

المقدمة : وتشتمل على أهمية موضوع الدراسة، وأهدافها، والدراسات السابقة، وحدود الدراسة ومجالها، ومنهجها، وخطتها.

التمهيد : ويتناول التعريف بمفردات عنوان الدراسة.

المبحث الأول: وهو بعنوان: مسالك المفسرين ومعربي القرآن ومنطلقاتهم في إثبات الزيادة أو نفيها، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مسالك مثبتي الزيادة ومنطلقاتهم.

المطلب الثاني: مسالك مانعي الزيادة ومنطلقاتهم.

المطلب الثالث: أسباب القول بالزيادة ومحاذيره في ضوء أصول التفسير.

المبحث الثاني: وهو بعنوان: القواعد الترجيحية المتعلقة بالزيادة وما يتصل بها من قواعد، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قاعدة (ليس في القرآن من لفظ زائد لغير معنى).

المطلب الثاني: قاعدة (التأسيس أولى من التأكيد).

المطلب الثالث: قاعدة (التباين أولي من الترادف).

المبحث الثالث: وهو بعنوان: من نماذج القول بزيادة الأسماء في القرآن، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: القول بزيادة اسم الجلالة (الله).

المطلب الثاني: القول بزيادة الاسم (اسم).

المطلب الثالث: القول بزيادة الاسم (مِثْل).

المبحث الرابع: وهو بعنوان: من نماذج القول بزيادة الأفعال في القرآن، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: القول بزيادة الفعل (كان) في مواضع من القرآن.

المطلب الثاني: القول بزيادة الاسم (كاد) في مواضع من القرآن.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات

التمهيد

وأتناول فيه بيان مفردات عنوان الدراسة، على النحو الآتي :

(أولًا) ـ الزيادة:

(أ)- الزيادة لغة:

تدل الزيادة في اللغة على النمو والفضل، قال ابن فارس: "الزاء والياء والدال أصل يدل على الفضل، يقولون: زاد الشيء يزيد، فهو زائد"(١)، وقال ابن منظور: "الزيادة: النمو، وهي خلاف النقصان"(٢).

(ب)- الزيادة اصطلاحًا:

تتباين مفاهيم الزيادة اصطلاحًا بحسب اختلاف طرائق القائلين بها، وتفاوت أنظارهم، وذلك على أقوال: (أحدها): أنها ما زاد عن أصل المعنى، مع أداء وظيفة تحقيق المعنى وتوكيده، حيث يعرفها الزركشي في البرهان بقوله: "الزائد من الكلام أن أصل المعنى حاصل بدونه، دون التأكيد، فبوجوده حصلت فائدة التأكيد"(٣). وإلى نحو ذلك يذهب أبو البقاء الكفوي في الكليات، حيث يقول: "هي أن ينضم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر... والزائد لا بد أن يفيد فائدة معنوية أو لفظية وإلا كان عبثًا ولغوًا؛ فالمعنوية: تأكيد للمعنى، واللفظية: تزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح"(٤).

(الثاني): ما لا يُحدث فائدة في الكلام، وهذا ما يؤخذ من تحذير السيوطي للمفسر من إطلاق لفظ الزائد في كتاب الله تعالى؛ لما قد يُفهم منه أنه زائد لغير معنى، فيقول رحمه الله: "على المفسر أن يجتنب إطلاق لفظ الزائد في كتاب الله تعالى؛ فإن الزائد قد يفهم منه أنه لا معنى له، وكتاب الله منزه عن ذلك"(٥).

(١) مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (زَيَدَ)، ٤٠/٣

(٢) لسان العرب، لابن منظور، مادة (زَيَدَ)، ١٩٨/٣

(٣) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ٥٠/٣

(٤) الكليات ، لأبي البقاء الكفوي، ص ٤٨٧

(٥) الإتقان، للسيوطي، ٣١٨/٢

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

لذا نجد ابن الأثير يتعقب أبا حامد الغزالي عندما يفسر قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[١] بقوله: "(ما) ههنا زائدة؛ لا معنى لها"[٢]؛ مبينًا ما فات أباحامد من دلالات (ما) في الأسلوب القرآني وسياق الآية[٣].

(الثالث): الزيادة عند النحاة ومعربي القرآن من المفسرين: ويقصدون بالزائد من الكلمات ما كان زائدًا في الإعراب؛ أي لا عمل له في إعراب الجملة، يقول الزركشي: "فإن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى"[٤].

(ج)- من صيغ التعبير عن الزيادة: يعبر بعض المفسرين عن الزيادة بلفظ اللغو كالفخر الرازي، ومنهم من يعبر عنها بالصلة، كالقرطبي، ويعبر عنها البعض بالمقحم، كالزمخشري، والبيضاوي[٥].

(ثانيًا) ـ القواعد الترجيحية:

يستلزم الوقوف على دلالة هذا المركب الوصفي بيان طرفيه؛ وذلك أن "المركب لا يمكن أن يُعلم إلا بعد العلم بمفرداته"[٦]، ومن هنا يلزم أولًا الوقوف على عنصري هذا المركب، وهما: القواعد والترجيح.

(أ)- القواعد لغة واصطلاحًا:

القواعد في اللغة: جمع قاعدة، وتدل على أساس الشيء، وأصله، وما يرتكز عليه، سواء كان ماديًا كقواعد البناء، أو معنويًا كقواعد الدين، أي دعائمه[٧]. **وتُعرّف اصطلاحًا بأنها** "قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها"[٨]، كما تعرف بأنها "قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"[٩].

(١) سورة آل عمران، من الآية ١٥٩

(٢) المثل السائر، لضياء الدين ابن الأثير، ٣٥٨/١

(٣) المصدر نفسه، ٣٥٨/١

(٤) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ٧٢/٣

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب، ٩٦/١، والجامع لأحكام القرآن، ٩٨/١، والكشاف، ٢٩٤/١، وأنوار التنزيل، ٢٦/١

(٦) المحصول، للفخر الرازي، ٧٨/١

(٧) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، ١٠٩/٥، ولسان العرب، لابن منظور، ٣٦١/٣ ، كلاهما في (قعد).

(٨) الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ص٧٢٨

(٩) التعريفات، للشريف الجرجاني، ص١٧١

(ب)- الترجيح لغة واصطلاحًا:

الترجيح في اللغة: مصدر رجّح، ويدل على التغليب والتفضيل، بجعل الشيء فاضلًا زائدًا عن غيره، وترجّح الأمرُ عند فلان أي غلب على غيره[١]. **ويعرف اصطلاحًا بأنه** "اقتران أحد الصالحَين للدلالة على المطلوب، مع تعارضهما، بما يوجب العمل به وإهمال الآخر"[٢].

(ج)- المركب الوصفي (القواعد الترجيحية):

نبه شيخ المفسرين الطبري على طلب الراجح من وجوه التفسير، إذ يقول رحمه الله: "وكتاب الله عز وجل لا توجّه معانيه وما فيه من البيان إلى الشواذ من الكلام والمعاني، وله في الفصيح من المنطق، والظاهر من المعاني، وجه صحيح موجود"[٣]، موجود"[٣]، كما بين العلامة ابن جزي الغرناطي في مقدمة التسهيل أن من مقاصده في في تصنيفه: "تحقيق أقوال المفسرين؛ السقيم منها والصحيح، وتمييز الراجح من المرجوح"[٤]، ثم أشار إلى قواعد الترجيح عندما تكلم عن مسلكه في اختيار الأقوال التفسيرية أو ردها، مبينًا أن هذا الترجيح "مبني على القواعد العلمية"[٥].

وبهذا يتبين أن الترجيح في التفسير راجع إلى اختلاف أقوال المفسرين في بيان مراد الآية، بتقوية أحد الأقوال، أو رد بعضها؛ استنادًا إلى دليل أو قاعدة، ومن هنا يمكن تعريف **القواعد الترجيحية في التفسير** بأنها: الضوابط التي يُتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال في خلاف المفسرين.

(١) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، ٤٤٥/٢ ، والمصباح المنير، للفيومي، ٢١٩/١ ، كلاهما في (رجح).
(٢) الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، ٢٤٥/٤
(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، ١٠٠/٧
(٤) التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، ١٠/١
(٥) المصدر نفسه، ١١/١

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

المبحث الأول

مسالك المفسرين ومعربي القرآن ومنطلقاتهم في إثبات الزيادة أو نفيها

المطلب الأول- مسالك مثبتي الزيادة ومنطلقاتهم:

تختلف مسالك المفسرين ومعربي القرآن ومنطلقاتهم في إثبات الزيادة في القرآن، وذلك على ثلاثة أنحاء:

١- القول بالزيادة مع تقييدها بإفادة التوكيد (الزيادة المعنوية التوكيدية) : أي القول بزيادة بعض الكلمات عن أصل المعنى، وإنما جاءت للتوكيد، ومن القائلين به: أبو حيان الأندلسي(١)، والسمين الحلبي(٢)، والطاهر بن عاشور(٣).

٢- القول بالزيادة الإعرابية: أي التي لا عمل لها في الإعراب، وبها يقول النحاة وبعض المفسرين من معربي القرآن، يقول القرطبي متعقبًا سيبويه في قوله بزيادة (لا) في قوله تعالى﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾(٤): "وليست بزائدة على الإطلاق، وإنما أطلق سيبويه عليها معنى الزيادة من حيث زال عملها"(٥).

ويقول ابن الأثير مبينًا اصطلاح النحاة ومعربي القرآن في الزيادة، لدى تعرضه لقوله تعالى﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾(٦): "... وقول النحاة إن (ما) في هذه الآية زائدة فإنما يعنون به أنها لا تمنع ما قبلها عن العمل...ألا ترى أنها لم تمنع الباء عن العمل في خفض الرحمة"(٧).

٣- القول بالزيادة التي لا تفيد معنى: أي إن الكلمات الزائدة حلية لفظية، لا موقع لها من الدلالة المعنوية، وهذا مسلك الزمخشري، ويعبر عنها بالمقحم، ومن ذلك قوله في

(١) يراجع: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ٢٧/١، ٤٥٤/٢، ١٥٥/٦، ٤٢٦/٦

(٢) يراجع: الدر المصون في تفسير الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، ٥٣/٢، ٣٣٤/٢

(٣) يراجع: التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، ٢٤٧/٤، ١٥٦/٨، ١٢٢/١١

(٤) سورة الحديد ، من الآية ٢٩

(٥) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ٢٤٨/٤

(٦) سورة آل عمران، من الآية ١٥٩

(٧) المثل السائر، لابن الأثير، ٣٥٨/١

تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾[١]: "هو مقحم كما تقول أخاف جانب فلان، وفعلت هذا لمكانك"[٢].

وبه قال أبو عبيدة معمر بن المثنى، ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾[٣]: "إذ زائدة، والتقدير: وقال ربك"[٤]، قال القرطبي في معرض تعقبه قول أبي عبيدة: "...وأنكره الزجاج، والنحاس، وجميع المفسرين، قال الزجاج: هذا اجترام من أبى عبيدة"[٥].

كما نقل ابن الأثير عن أبي حامد الغزالي قوله في تعداد أنواع المجاز: "القسم الثاني عشر: الزيادة في الكلام لغير فائدة، كقوله تعالى﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[٦] لَهُمْ﴾[٦] (ما) ههنا زائدة، لا معنى لها؛ أي: فبرحمة من الله لنت لهم"[٧].

ثم اعتذر له، بعد أن بين دلالات (ما) في الأسلوب القرآني وسياق الآية، قائلًا: "وإنما جاءت لفظة (ما) ههنا تفخيما لشأن صاحب تلك الشيمة وتعظيما لأمره، ولو أسقطت لما كان للكلام ههنا هذه الفخامة والجزالة...وأما الغزالي رحمه الله تعالى فإنه معذور عندي في ألّا يعرف ذلك؛ لأنه ليس فنه"[٨]، أي إن أبا حامد رحمه الله لم تكن له عناية بأسلوب القرآن ودقائق نظمه. وبهذا يتبين أن من أسباب القول بالزيادة لغير معنى عدم مراعاة أسلوب القرآن، ومعهوده، ونظمه، وما يختص به السياق القرآني من دلالات.

وقد عدّ الزركشي هذا النوع من القول بالزيادة أفسد الوجوه، إذ يقول في البرهان: "ومن جوزه – أي الزائد– وجعل وجوده كالعدم فهو أفسد الطرق"[٩].

(١) سورة الرحمن، الآية ٤٦
(٢) الكشاف، لجار الله الزمخشري، ٤٥١/٤
(٣) سورة البقرة ، من الآية ٣٤
(٤) مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، ٣٦/١
(٥) الجامع لأحكام القرآن، لشمس الدين القرطبي، ٢٦٢/١
(٦) سورة آل عمران، من الآية ١٥٩
(٧) المثل السائر، لابن الأثير، ٣٥٨/١
(٨) المثل السائر، لابن الأثير، ٣٥٨/١
(٩) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ١٤٩/٣

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

المطلب الثاني– مسالك مانعي الزيادة ومنطلقاتهم:

١– القول بعدم وقوع الزيادة في ضوء مقتضيات الأسلوب القرآني:

ومن القائلين بذلك شيخ المفسرين الطبري[١]، وابن مَضَاء القرطبي[٢]، والفخر الرازي[٣]، وأبو عبدالله القرطبي[٤]، ومن المعاصرين الأستاذ الإمام محمد عبده[٥]، والعلامة محمد عبدالله دراز، الذي يقرر أن القرآن العظيم ليس فيه حرف إلا جاء لمعنى، وليس فيه مقحم، ولا زائد زيادة معنوية توكيدية، وأن القول بالزيادة جهل بأسلوب القرآن وأسراره البيانية، وذلك عندما تعرض في النبأ العظيم لقضية الزيادة فقال كلامًا بديعًا جاء فيه: "دع عنك قول الذي يقول في بعض الكلمات القرآنية إنها مقحمة، وفي بعض حروفه إنها زائدة زيادة معنوية، ودع عنك قول الذي يستخف كلمة (التأكيد)؛ فيرمي بها في كل موطن يظن فيها الزيادة، لا يبالي أن تكون تلك الزيادة فيها معنى المزيد عليه فتصلح لتأكيده أو لا تكون، ولا يبالي أن يكون بالموضع حاجة إلى هذا التأكيد أو لا حاجة له به. أجل، دع عنك هذا وذاك؛ فإن الحكم في القرآن بهذا الضرب من الزيادة أو شبهها إنما هو ضرب من الجهل مستورًا أو مكشوفًا بدقة الميزان الذي وضع عليه أسلوب القرآن، وخذ نفسك أنت بالغوص في طلب أسراره البيانية على ضوء هذا المصباح، فإن عمي عليك وجه الحكمة في كلمة منه أو حرف فإياك أن تعجل كما يعجل هؤلاء الظانون، ولكن قل قولًا سديدًا هو أدنى إلى الأمانة والإنصاف، قل الله أعلم بأسرار كلامه، ولا علم لنا إلا بتعليمه، ثم إياك أن تركن إلى راحة اليأس، فتقعد عن استجلاء تلك الأسرار"[٦].

(١) ينظر: جامع البيان، لابن جرير الطبري، ٣٣١/٢،

(٢) الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص٧٤

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، ٩٦/١، ٤١٤/١٥

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ٢٦٢/١، ٦٣/٥

(٥) ينظر: تفسير المنار ، ٣١٣/١، ٣٩٨/١

(٦) النبأ العظيم ، محمد عبدالله دراز، ص١٦٤

٢- القول بعدم وقوع الزيادة في ضوء الإعجاز الصوتي لكتاب الله تعالى:

يذهب الرافعي إلى القول بعدم وقوع الزيادة، بل يعُد وقوع الزيادة مستحيلًا في كتاب الله تعالى؛ انطلاقًا من الإعجاز الصوتي للقرآن العظيم؛ حيث يقرر رحمه الله تعالى أثر الإعجاز الصوتي للقرآن في إقامة معانيه، وينتهي منه إلى الحكم بأصالة كل حرف في كتاب الله، ولعله ينفرد بهذا الوجه بين من تعرضوا لقضية الزيادة في القرآن.

فيقول رحمه الله: "ولما كان الأصل اعتبار الحروف، بأصواتها، وحركاتها، ومواقعها، من الدلالة المعنوية؛ استحال أن يقع في تركيبه ما يسوغ الحكم في كلمة زائدة أو حرف مضطرب، أو ما يجري مجرى الحشو والاعتراض، أو ما يقال فيه إنه تغوث واستراحة، بل نزلت كلماته منازلها، على ما قد يشبه أن يكون من هذا النحو الذي تمكنت به مفردات النظام الشمسي، وارتبطت به سائر أجزاء المخلوقات، صفة متقابلة؛ بحيث لو نزعت كلمة منه، أو أزيلت عن وجهها، ثم أدير لسان العرب كله على أحسن منها في تأليفها، وموقعها، وسدادها؛ لم يتهيأ ذلك، ولا اتسعت له اللغة بكلمة واحدة ... فلا جرمَ أن المعنى الواحد يُعبر عنه بألفاظ لا يجزي واحد منها في موضعه عن الآخر، إن أريد شرط الفصاحة؛ لأن لكل لفظ صوتًا يشبه موقعه من الكلام، ومن طبيعة المعنى الذي هو فيه"(١).

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ص١٥٥

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

المطلب الثالث– أسباب القول بالزيادة ومحاذيره في ضوء أصول التفسير:

يتبين من مسلك القائلين بالزيادة أن مما يرجع إليه القول بها: تنزيل القواعد النحوية الإعرابية على القرآن؛ دون مراعاة معنى الآية وسياقها؛ لذا نجد الإمام ابن قيم الجوزية ينبه المفسر إلى هذا الأصل، الذي عدّه من أهم أصول التفسير، وهو "أنه لا يجوز أن يُحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوى الإعرابي، الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما؛ فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن؛ فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة، ويفهم من ذلك التركيب أيّ معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلام آخر؛ فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن ... فتدبر هذه القاعدة، ولتكن منك على بال؛ فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها...فهذا أصل من أصول التفسير، بل هو من أهم أصوله"(١).

ومما يرجع إليه الخطأ التفسيري الناشئ عن القول بالزيادة: اكتفاء بعض المفسرين بتفسير معاني الآية بمقتضى اللغة؛ دون أن يراعي مع ذلك الاستعمال القرآني الخاص، وما يقتضيه عرف القرآن ومعهوده.

ولا ريب أن اللغة أوْلى ما يجب على المفسر مراعاته عند التعرض لبيان معاني القرآن العظيم، وفي ذلك يقول الزركشي في برهانه: "أولى ما يجب على المفسر البداءة به العلوم اللفظية"(٢)؛ غير أنه يجب عليه إن يراعي مع ذلك أسلوب القرآن واستعماله الخاص؛ فربما يكون اللفظ موضوعًا لمعنى بعينه في اللغة، ولكنه غير مراد في الآية، وإنما المراد معنى آخر يدل عليه سياق الآية، فيخطئ المفسر في تعيين المعنى المراد، لأنه اكتفى بظاهر اللغة(٣).

وقد بين العلماء أن مراعاة أسلوب القرآن، وعاداته، وعرفه، والعناية بالاستعمال القرآني للألفاظ، أصل ضروري من أصول التفسير، وممن عني ببيان هذا الأصل العلامة ابن عاشور في مقدمته العاشرة من المقدمات التي صدّر بها تفسيره، وضمّنها أهم أصول التفسير، إذ يقول رحمه الله: "يحق على المفسر أن يتعرف عادات القرآن

(١) بدائع الفوائد، لابن القيم، ٥٣٨/٣

(٢) البرهان في علوم القرآن، للزركشي،

(٣) ينظر: التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، ٢٠٢/١

من نظمه وكلمه"[١]، كما ينبه في موضع آخر على (اصطلاح القرآن في إطلاق الألفاظ)؛ إذ يقول: "فغرض المفسر بيان ما يصل إليه أو ما يقصده من مراد الله تعالى في كتابه، بأتم بيان يحتمله المعنى، ولا يأباه اللفظ، فلا جرَمَ كان رائد المفسر في ذلك أن يعرف مقاصد القرآن مما جاء لأجله، ويعرف اصطلاحه في إطلاق الألفاظ، وللتنزيل اصطلاح وعادات"[٢].

وأحسب أن علماءنا المفسرين القائلين بالزيادة، على اختلاف منطلقاتهم فيما ذهبوا إليه، إنما قالوا بذلك عن حسن قصد، لا يبتغون به ما قد يفهم منه ما لا يليق بالقرآن العظيم، وكفى بإسهاماتهم الزاخرة في خدمة علوم الكتاب العزيز، وجهودهم الرائدة في بيان معانيه، شهودًا عدولًا على علو قدرهم، وحسن نيتهم.

غير أن الأسلم، بين يدي ألفاظ الكتاب العزيز، الاحتراز بالتقييد، والاحتياط في العبارة؛ بأن يُعبر عن هذه الألفاظ بصيغة لا تكون مثار إشكال وإيهام بما لا يليق في كتاب الله تعالى، فيُقيد بالإعراب ما اصطُلح عليه بالزيادة عند معربي القرآن، من قبيل أن هذا اللفظ لا يؤثر إعرابيًا في عمل ما قبله، مع اطّراح وصفه بالزيادة. هذا عن قول بعض المفسرين بالزيادة الإعرابية.

أما قول من قال بالزيادة المعنوية التوكيدية؛ فالأوْلى استثمار الأدوات الشرعية واللغوية في استنباط دقائق المعاني التفسيرية لهذه الألفاظ، واستلهام دلالات الأسلوب القرآني، وتجليات فرادته، ومكامن إعجازه، مع الإمساك عن وصف الزيادة، درءًا لهذا الإشكال الذي يفتح باب اللبس والخلاف.

ويحسن في هذا المقام إيراد طرف من قول ابن عطية في بيان وجه إعجاز ألفاظ القرآن العظيم، ومما قال: "...ووجه إعجازه أن الله تعالى قد أحاط بكل شيء علمًا، وأحاط بالكلام كله علمًا؛ فإذا ترتبت اللفظة من القرآن علم بإحاطته أيّ لفظة تصلح أن تلي الأولى، وتبين المعنى بعد المعنى... فبهذا جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة"[٣]. ثم يقول: "وكتاب الله لو نزعت منه لفظة، ثم أدير لسان العرب في أن يوجد أحسن منها لم يوجد"[٤].

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ١٢٤/١
(٢) المصدر نفسه، ٤١/١
(٣) المحرر الوجيز، لابن عطية، ٥٢/١
(٤) المصدر نفسه، ٥٢/١

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

المبحث الثاني

القواعد الترجيحية المتعلقة بالزيادة وما يتصل بها من قواعد

توطئة:

تتجلى أهمية القواعد بالنسبة للعلوم في دورها الضابط للمسائل؛ فعليها تُبني دقائق العلوم وتفاصيلها، ومنها تنطلق، وهي موئل الفرقان بين الأقوال عند الاختلاف والاشتباه، وهذا ما حدا بالإمام نجم الدين الطوفي إلى تصنيف كتابه الذي ضمّنه بعض قواعد التفسير، حيث يقول في مقدمته: "فإنه لم يزل يتلجلج في صدري إشكال علم التفسير، وما أطبق عليه أصحاب التفاسير، ولم أر أحدًا منهم كشفه فيما ألفه، ولا نحاه فيما نحاه، فتقاضتني النفس الطالبة للتحقيق، الناكبة عن جمر الطريق، لوضع قانون يُعول عليه، ويصار في هذا الفن إليه، فوضعت لذلك صدر هذا الكتاب، مردفًا له بقواعد نافعة في علم الكتاب، وسميته الإكسير في قواعد التفسير"(١).

ويعنى هذا المبحث ببيان عناية المفسرين بقاعدة (ليس في القرآن من لفظ زائد لغير معنى) وما يتصل بها من قواعد ترجيحية، كقاعدة (التأسيس أولى من التأكيد)، وقاعدة (التباين أولى من الترادف)، واستنادهم إليها في ضبط فهم معاني التنزيل، والترجيح بين الأقوال التفسيرية، من خلال هذه المطالب:

المطلب الأول ـ قاعدة (ليس في القرآن من لفظ زائد لغير معنى):

يُعمل المفسرون هذه القاعدة الترجيحية عندما يدور الخلاف في تفسير لفظة قرآنية بين القول بزيادتها، وأن المعنى يتم من دونها، وبين القول بأصالتها، وأن المعنى لا يتم إلا بها؛ فيرجحون التأصيل.

وقد مر بنا في التمهيد بيان فقه القاعدة؛ بتجلية أصول الخلاف حول الزيادة، من بيان دلائل القول بها عند مثبتيها، ومقاصد المانعين في إزالة ما يوهم أن بعض ألفاظ القرآن لا موقع له من الدلالة المعنوية، والتنبيه على محاذير القول بالزيادة في القرآن؛

(١) الإكسير في قواعد التفسير، لنجم الدين الطوفي، ص٢

درءًا لما يعتوره من إشكال مصطلحي، يفتح باب اللبس، ويأتي هنا مجال تقرير القاعدة، من خلال المعالجات التفسيرية.

وقد أعمل هذه القاعدة كثير من المفسرين في ترجيحاتهم، ونص بعضهم عليها بصيغ مختلفة، تدور في مجملها على تقرير أصالة كل لفظ من كتاب الله تعالى، وأنه لا يجوز وصف لفظ في كتاب الله بالزيادة، وأكتفي هنا بذكر ما يحقق الفائدة من نماذج، ومن ذلك ما ذكره الطبري في معرض تفسير قوله تعالى ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[1]، تعقبًا لقول من قال بزيادة (لا) في الآية، بقوله: "معناه: ما منعك من السجود، فأحوجك أن لا تسجد... وإنما قلنا إن هذا القول أولى بالصواب؛ لِما قد مضى من دلالتنا قبلُ على أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له، وأن لكل كلمة معنًى صحيحًا؛ فتبينَ بذلك فسادُ قول من قال: "لا" في الكلام حشو، لا معنى لها"[2]. فصيغة القاعدة عند الطبري **(غير جائز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له)**.

أما القاضي ابن عطية الأندلسي فيقرر القاعدة بصيغة **(ليس في القرآن شيء زائد لغير معنى)**، ومن ذلك ما جاء في معرض تفسيره قوله تعالى ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾[3]: "قال بعض النحاة إن الواو زائدة، وقوله مردود؛ لأنه ليس في القرآن شيء زائد لغير معنى"[4].

وصيغتها عند الفخر الرازي **(القول بثبوت الزيادة في كلام الله خلاف الأصل)**، ومن ذلك ما جاء في تعقبه الأخفش في تفسير قوله تعالى ﴿قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[5]؛ إذ يقول: "قال الأخفش:(أنْ) هاهنا زائدة، والمعنى: ما لنا لا نقاتل، وهذا ضعيف؛ لأن القول بثبوت الزيادة في كلام الله خلاف الأصل"[6].

(١) سورة الأعراف، من الآية ١٢
(٢) جامع البيان، للطبري، ٣٢٦/١٢
(٣) سورة الصافات، الآية ١٠٣
(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، ٢٢٥/٣
(٥) سورة البقرة، من الآية ٢٤٦
(٦) مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، ٣٠٥/٦

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

وعبر عنها ابن كثير بصيغة **(ليس في القرآن شيء زائد لا فائدة فيه)**، وذلك في معرض تفسيره قوله تعالى ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾[(١)]؛ إذ يقول "قال بعض الناس: (فوق) زائدة، وتقديره فإن كن نساء اثنتين، كما في قوله ﴿فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾[(٢)]، وهذا غير مسلم لا هنا ولا هناك؛ فإنه ليس في القرآن شيء زائد لا فائدة فيه"[(٣)].

وعبر عنها الأستاذ الإمام محمد عبده بصيغة **(جل القرآن أن يكون فيه كَلِمٌ زائد)**، وذلك في معرض تفسيره قوله تعالى ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[(٤)]؛ إذ يقول فيما نقله عنه تلميذه العلامة رشيد رضا: "ومن مباحث اللفظ في الآية: أن كثيرًا من المفسرين يزعمون أن (ما) زائدة، وما هي بزائدة، وفاقًا لابن جرير الطبري، وجل القرآن أن يكون فيه كَلِمٌ زائد، وإنما تأتي (ما) هذه لإفادة العموم تارة، ولتفخيم الشيء تارة"[(٥)].

وقد أبرز الزركشي أهمية القاعدة في برهانه عندما ينبه المفسر على ما يجب مراعاته عند التعرض لتفسير معاني الكتاب العزيز، فيقول: "الثالث: تجنب لفظ الزائد في كتاب الله تعالى"[(٦)]. فتقرير القاعدة متواتر عند المحققين من علماء التفسير.

ويتبين مما سبق أن صيغ المفسرين في تقرير القاعدة، تدل في أغلبها على الجزم بنفي وقوع الزيادة في القرآن؛ لذا أرى أن الأنسب أن تصاغ بهذا المعنى، كما جاء في عنوان المطلب، بطريقة الجزم **(ليس في القرآن من لفظ زائد لغير معنى)**؛ موافقةً لمدلول أقوال العلماء في التعبير عنها، لا بصيغة الأولوية وتفضيل الزيادة على التأصيل، كما يذهب إليه بعض الباحثين في صياغة القاعدة[(٧)].

---

(١) سورة النساء، من الآية ١١

(٢) سورة الأنفال، من الآية ١٢

(٣) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير الدمشقي، ٥٦٥/١

(٤) سورة البقرة، من الآية ٨٨

(٥) تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، ٣١٣/١

(٦) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ٣٠٥/١

(٧) وهو ما فعله د. حسين الحربي في كتابه قواعد الترجيح عند المفسرين؛ حيث يصوغ القاعدة بعبارة "إذا دار الكلام بين التأصيل والزيادة فحمله على التأصيل أولى". (ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين، د.حسين الحربي، ٤٩٥/٢).

المطلب الثاني ـ قاعدة (التأسيس أولى من التأكيد):

يدل التأكيد في اللغة على التقرير، والتثبيت، والتوثيق، والإحكام[١]، واصطلاحًا يعني إعادة المعنى الحاصل قبله[٢]. أما التأسيس في اللغة فيدل على الإنشاء، والبناء، وإقامة الشيء، وأس الشيء وأساسه: أصله ومبتدؤه[٣]، وفي الاصطلاح: إفادة معنى آخر، لم يكن أصلًا قبله[٤].

ويُعمل المفسرون هذه القاعدة الترجيحية عندما يدور الخلاف في تفسير لفظة قرآنية بين القول بأنها تفيد تأكيد معنى سابق، وبين القول بإفادة معنى جديد؛ فيرجحون حملها على الإفادة والتأسيس.

ووجه الصلة بين هذه القاعدة وقاعدة الزيادة: أن حمل معنى الآية على التأسيس فيه تأصيل وفائدة مجددة؛ أي عدم الزيادة، وفي حمل المعنى على التأكيد زيادة معنوية؛ أي زيادة اللفظ عن أصل المعنى، مع أداء وظيفة تحقيق المعنى وتوكيده[٥].

وقد قرر المفسرون القاعدة ونصوا عليها بصيغ مختلفة، تدور على هذا المعنى. فقد عبر عنها ابن العربي بقوله **(إذا أمكن حمل اللفظ على فائدة مجددة لم يحمل على التكرار)**، ومن ذلك ما جاء في تفسيره قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾[٦]، جوابًا عن قول من قال بتوقف جواز الوطء على انقطاع الدم دون الاغتسال، فيبين إفادة قوله تعالى (فإذا تطهرن) بعد قوله تعالى (حتى يطهرن) التفريق بين اللفظين، وتأسيس معنى جديد، وهو إفادة توقف جواز الوطء على انقطاع الدم والاغتسال معًا، ثم يقرر القاعدة في معرض الجواب قائلا: "قد حملتم اللفظ

(١) ينظر: تاج العروس، للزبيدي، مادة (أكد)، ٣٩١/٧
(٢) ينظر: التعريفات، للجرجاني، ص٥٠
(٣) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة (أسس)، ٦/٦
(٤) ينظر: التعريفات، للجرجاني، ص٥٠
(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ٥٠/٣
(٦) سورة يوسف، الآية ٤

على التكرار؛ فتركتم فائدة عوده، وإذا أمكن حمل اللفظ على فائدة مجددة؛ لم يحمل على التكرار في كلام الناس، فكيف بكلام العليم الحكيم؟!"(١).

أما أبو حيان الأندلسي فيقرر القاعدة بصيغة **(إذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد؛ كان حمله على التأسيس أولى)**، وذلك في معرض ترجيحه أحد الوجوه الإعرابية للآية حملًا على التأسيس، في معرض تفسيره قوله تعالى ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾(٢)، فيقول: "فالنصب بإضمار فعل، والعطف على الضمير يجعله تأسيسًا، وإذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد؛ كان حمله على التأسيس أولى"(٣).

ويقرر السمين الحلبي القاعدة بصيغة **(متى دار الكلام بين الحمل على التأكيد أو التأسيس فحمله على التأسيس أولى)**، في تفسيره قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾(٤)، مرجحًا بها حمل قوله تعالى حكاية عن نبيه يوسف عليه السلام ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ بعد قوله ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ على التأسيس، فيقول: "فإن قلت: ما معنى تكرار (رَأَيْتُهُمْ)؟ قلت: ليس بتكرار، إنما هو كلام مستأنف على تقدير سؤال وقع جوابًا له، كأن يعقوب عليه السلام قال له عند قوله﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ كيف رأيتها؟ سائلا عن حال رؤيتها، فقال: رأيتهم لي ساجدين. وهذا أظهر؛ لأنه متى دار الكلام بين الحمل على التأكيد أو التأسيس فحمله على الثاني أولى"(٥).

(١) أحكام القرآن، لابن العربي المالكي، ٢٣٢/١

(٢) سورة النساء، من الآية ١٢٧

(٣) البحر المحيط، لأبي حيان، ٨٣/٤

(٤) سورة يوسف، الآية ٤

(٥) الدر المصون، للسمين الحلبي، ٤٣٧/٦

وصيغتها عند الألوسي **(التأسيس أفضل من التأكيد)**، ومن أمثلتها عنده ما ذكره في تفسير قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾[1]، إذ يعدد الأقوال في المسألة، ثم يغاير بين دلالة الأمر بالتقوى في صدر الآية ودلالة الأمر بالتقوى بعده، ويرجح هذا الوجه، قائلًا: "الأول – أي الأمر الأول بالتقوى– في أداء الواجبات كما يشعر به ما بعده من الأمر بالعمل، وهذا– أي الثاني– في ترك المحارم كما يؤذن به الوعيد بقوله سبحانه: إن الله خبير بما تعملون؛ أي من المعاصي، وهذا الوجه أرجح لفضل التأسيس على التأكيد"[2].

المطلب الثالث ـ قاعدة (التباين أولى من الترادف):

يدل الترادف في اللغة على اتباع الشيء، وكل شيء تبع شيئًا فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف[3]. ويطلق اصطلاحًا على الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد[4]. أما التباين في اللغة فهو من البين؛ أي الفراق والبعد، ويدل على الاختلاف والمفارقة والمغايرة والتفاوت[5]، وفي الاصطلاح: الألفاظ المختلفة المختلفة للمعاني المختلفة[6].

وتعنى القاعدة أنه إذا دار الخلاف في تفسير ألفاظ القرآن بين القول بأنها على معنى واحد، وبين القول بتباينها؛ فالأولى حملها على التباين، وفيها رد على من يسارع في الحكم بترادف بعض ألفاظ القرآن، قبل إنعام النظر، والتريث، وتدقيق البحث عما بينها من فروق.

ووجه الصلة بين هذه القاعدة وسابقتيها: أن القول بالتفريق بين الألفاظ يفيد معنى جديدًا، ويحقق التأصيل والتأسيس، أما القول بالترادف فيدل على التأكيد والمبالغة، فهذه القاعدة امتداد وتأييد لسابقتيها. غير أن الذي ينبغي التنبه له أن بين الترادف والتأكيد

(١) سورة الحشر، من الآية ١٨
(٢) روح المعاني، لشهاب الدين لألوسي، ٢٥٤/١٤
(٣) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة (ردف)، ١١٤/٩
(٤) ينظر: البحر المحيط، للزركشي، ٤٧٤/١
(٥) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (بين)، ٣٢٧/١
(٦) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة، ٧٣/١

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

فرقًا؛ وهو أن المؤكِّد – بالكسر – يفيد تقوية ما يفيده لفظ المؤكَّد، لا عين معناه؛ فهو أعم من كونه تابعًا له، والترادف يفيد عدم التفاوت بين المترادفَين، فالمرادف يفيد عين المعنى الذي يفيده مرادفه؛ قال في المحصول: "واعلم أن الفرق بين المترادف والمؤكد أن المترادفين يفيدان فائدة واحدة من غير تفاوت أصلًا، وأما المؤكد فانه لا يفيد عين فائدة المؤكد بل يفيد تقويته"(١).

وقد أعمل المفسرون قاعدة (التباين أولى من الترادف)، ونص عليها بعضهم بصيغ مختلفة، تدور على هذا المعنى، ولنا في صنيع مفسري غريب القرآن، نبراسًا هاديًا، في تجلية غوامض الفروق بين المفردات القرآنية، ومن ذلك ما ذكره الراغب الأصفهاني في مقدمة كتابه الماتع (المفردات في غريب القرآن)، أن من مقاصد تصنيفه "تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، وما بينها من الفروق الغامضة، فبذلك يُعْرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة، دون غيره من أخواته"(٢).

وصيغتها عند الزركشي **(إذا دار اللفظ بين كونه مترادفًا أو متباينًا فحمله على المتباين أولى)**، إذ يقول في البحر المحيط: "الترادف خلاف الأصل، فإذا دار اللفظ بين كونه مترادفا أو متباينا فحمله على المتباين أولى؛ لأن القصد الإفهام، فمتى حصل بالواحد لم يحتج إلى الأكثر؛ لئلا يلزم تعريف المعرف"(٣).

كما اعتمد الأستاذ الإمام محمد عبده القاعدة مقررًا أنه **(من غير الجائز في القرآن أن يكون لكلمة عين معنى الأخرى)**، وذلك في معرض رده على قول من قال بأن الرحمن والرحيم بمعنى واحد، إذ يقول فيما نقله عنه تلميذه العلامة رشيد رضا: "وأنا لا أجيز لمسلم أن يقول في نفسه أو بلسانه: إن في القرآن كلمة تغاير أخرى، ثم تأتي لمجرد تأكيد غيرها بدون أن يكون لها في نفسها معنى تستقل به. نعم؛ قد يكون في معنى الكلمة ما يزيد معنى الأخرى تقريرًا أو إيضاحًا، ولكن الذي لا أجيزه هو أن يكون معنى الكلمة هو عين معنى الأخرى بدون زيادة، ثم يؤتى بها لمجرد التأكيد لا غير، بحيث تكون من قبيل ما يسمى بالمترادف؛ فإن ذلك لا يقع إلا في كلام من يرمي في لفظه إلى مجرد التنميق والتزويق"(٤).

(١) المحصول، للفخر الرازي،١/٢٥٤

(٢) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص٥٥

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، ١/٤٧٦

(٤) تفسير المنار، محمد رشيد رضا، ١/٣٩

وقد عبر عنها ابن عاشور بصيغة **(الأصل عدم الترادف)**، ومن أمثلتها عنده، ما جاء في تفريقه بين الهدى والدلالة، في معرض تفسيره قوله تعالى ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[1]، فيقول: "والهدى على التحقيق هو الدلالة التي من شأنها الإيصال إلى البُغية، وهذا هو الظاهر في معناه؛ لأن الأصل عدم الترادف، فلا يكون هَدَى مرادفا لدَلّ، ولأن المفهوم من الهُدى الدلالة الكاملة، وهذا موافق للمعنى المنقول إليه الهدى في العرف الشرعي"[2].

المبحث الثالث

من نماذج القول بزيادة الأسماء في القرآن

المطلب الأول: القول بزيادة اسم الجلالة (الله)

ذهب الزمخشري في الكشاف إلى القول بأن اسم الجلالة مقحم في قوله تعالى﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[3]؛ قصدًا منه إلى نفي المخادعة عن الله تعالى، وله في القول بزيادة اسم الجلالة توجيهات منها "أن يكون من قولهم: أعجبنى زيد وكرمه، فيكون المعنى يخادعون الذين آمنوا بالله. وفائدة هذه الطريقة قوة الاختصاص، ولما كان المؤمنون من الله بمكان، سلك بهم ذلك المسلك. ومثله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾[4]، ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾[5]"[6].

وحكاه الزركشي في قوله عن الزيادة في الأسماء: "ووقع في كلام كثير من المفسرين الحكم عليها في بعض المواضع بالزيادة كقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ إن اسم الجلالة مقحم، ولا يتصور مخادعتهم لله تعالى"[7].

(١) سورة البقرة، من الآية ٢
(٢) التحرير والتنوير، ٢٢٥/١
(٣) سورة البقرة، من الآية ٩
(٤) سورة الأحزاب، من الآية ٥٧
(٥) سورة التوبة، من الآية ٦٢
(٦) الكشاف، للزمخشري، ٥٨/١
(٧) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ٧٤/٣

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

وقد تعقب الزمخشريَّ في ذلك غيرُ واحد من المفسرين؛ كأبي حيان، إذ يقول مفندًا توجيهاته: "ذهب الزمخشري إلى أن اسم الجلالة مقحم، وقال: يكون من باب أعجبني زيد وكرمه، والمعنى أعجبني كرم زيد، وذكر زيد توطئة لذكر كرمه، والنسبة إلى الإعجاب إلى كرمه هي المقصودة، وجعل من ذلك قوله﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾، وقوله﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾، وما ذكره في هذه المثل غير مسلّم له، وللآيتين الشريفتين محامل تأتي في مكانها، إن شاء الله تعالى...فلا يُدعى كما ادعى الزمخشري أن الاسم مقحم"(١).

كما تعقبه السمين الحلبي بقوله: "وقال أبو القاسم الزمخشري إن اسم الله تعالى مقحم، والمعنى يخادعون الذين آمنوا، ويكون من باب أعجبني زيد وكرمُه، لمعنى: أعجبني كرم زيد، وإنما ذُكر زيد توطئة لذكر كرمه. وجعل ذلك نظير قوله تعالى﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾، وهذا منه غير مُرْضٍ؛ لأنه إذا صح نسبة مخادعتِهم إلى الله تعالى بالأوجه المتقدمة فلا ضرورة تدعو إلى ادعاء زيادة اسم اللهِ تعالى، وأما "أعجبني زيد وكرمه" فإن الإعجاب أسند إلى زيد بجملته، ثم عطف عليه بعض صفاته تمييزًا لهذه الصفة من بين سائر الصفات للشرف، فصار من حيث المعنى نظيرًا لقوله تعالى﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾(٢)"(٣).

وقد بين ابن عادل أن نسبة المخادعة إلى الله تعالى في الآية، لا تكون مما يوهم ظاهره أنه عن عجز عن المكافحة وإظهار المكتوم، وهذا ما توهّمه الزمخشري ومن سار حذوه في القول بزيادة اسم الجلالة في الآية، ولكن حيث أطلقه تعالى مقابلًا لما ذكره من خداع المنافقين كمقابلة المكر بمكرهم؛ فالمراد منه أنه فعل معهم فعلًا سماه خداعًا؛ مقابلةً ومشاكلة، ومعنى يخادعون الله أي من حيث الصورة لا من حيث

(١) البحر المحيط، لأبي حيان، ٩٢/١

(٢) سورة البقرة، من الآية ٩٨

(٣) الدر المصون، للسمين الحلبي، ١٢٦/١

المعنى، وقد عقد لذلك فصلًا في تفسير الآية بعنوان (فصل في امتناع مخادعة الله تعالى)، ثم حكا قول الزمخشري مفندًا ما وجّه به القول بزيادة اسم الجلالة[١].

ويتبين مما سبق أن توجيهات الزمخشري لما ذهب إليه لا تصح في لغة القرآن، وهذا ما تؤيده أقوال أئمة التفسير اللغوي الذين تعقبوا الزمخشري في زعمه هذا، ويترجح رد القول بزيادة اسم الجلالة في الآية؛ إعمالا لقاعدة (ليس في القرآن من لفظ زائد لغير معنى). والله تعالى أعلم بمراده.

المطلب الثاني: القول بزيادة الاسم (اسم)

يذهب بعض المفسرين إلى زيادة لفظ (اسم) في نحو قوله تعالى﴿تَبَارَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ﴾[٢]، وقوله تعالى ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾[٣]، وقوله تعالى﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾[٤]. ومن ذلك قول الزمخشري في تفسير قوله تعالى﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾: "ويجوز أن يقحم الاسم، كقوله: ثم اسم السلام عليكما[٥]، ويراد: بالله إجراؤها وإرساؤها"[٦].

وقال أبو عبيدة: "بسم الله: إنما هو بالله؛ لأن اسم الشيء هو الشيء بعينه"[٧]، فوجه الزيادة عند أبي عبيدة أن الاسم هو المسمى، وإليه ذهب ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن بقوله "والاسم يزاد...وتبارك اسم ربك أي تبارك ربك"[٨].

وقد رد الطبري هذا القول، موجهًا معنى الآية بأن الاسم هو التسمية لا عين المسمى، ويكون المعنى تنزيه اسم الله تعالى، فيقول: "وأولى الأقوال في ذلك عندنا

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، ١/٣٣٥-٣٤١

(٢) سورة الرحمن، من الآية ٧٨

(٣) سورة هود، من الآية ٤١

(٤) سورة الأعلى، الآية ١

(٥) هذا استشهاد من الزمخشري بصدر بيت لبيد بن ربيعة، الذي يقول فيه :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ... ومن يبكِ حولًا كاملًا فقد اعتذر (ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ص٥١).

(٦) الكشاف، للزمخشري، ٢/٣٩٥

(٧) مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ١/١٦

(٨) ينظر: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص١٥٩

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

بالصواب قول من قال: معناه نزه اسم ربك أن تدعو به الآلهة والأوثان، لما ذكرت من الأخبار، عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة أنهم كانوا إذا قرؤوا ذلك قالوا: سبحان ربي الأعلى، فَبَيَّن بذلك أن معناه كان عندهم معلومًا: عظم اسم ربك ونزهه"(١).

وللفخر الرازي كلام لطيف يحسن إيراده في هذا المقام في تفسير قوله تعالى ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ﴾ بتنزيه اسم الله تعالى؛ مبينًا وجه الفارق بين الاسم والمسمى؛ إذ يقول: "تبارك بمعنى علا، فمن علا اسمه كيف يكون مسماه ؟! وذلك لأن الملك إذا عظم شأنه لا يذكر اسمه إلا بنوع تعظيم، ثم إذا انتهى الذاكر إليه يكون تعظيمه له أكثر؛ فإن غاية التعظيم للاسم أن السامع إذا سمعه قام، كما جرت عادة الملوك أنهم إذا سمعوا في الرسائل اسم سلطان عظيم يقومون عند سماع اسمه، ثم إن أتاهم السلطان بنفسه بدلًا عن كتابه الذي فيه اسمه يستقبلونه، ويضعون الجباه على الأرض بين يديه، وهذا من الدلائل الظاهرة على أن علو الاسم يدل على علو زائد في المسمى"(٢).

كما تعقب ابن عادل توجيه من وجه زيادة لفظ (اسم) بأن الاسم هو المسمى، وذلك في معرض تفسيره قوله تعالى ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾، حيث عقد فصلًا لذلك بعنوان (فصل فيمن استدل بالآية على أن الاسم نفس المسمى)، وبين فيه خطأ إطلاق هذا القول؛ مستدلًا بقوله تعالى﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ﴾(٣)، على تقرير معنى: سبح بذكر اسمه(٤).

وفي ضوء ما بينه منكرو زيادة لفظ (اسم) من توجيهات وتخريجات؛ يترجح رد القول بزيادة لفظ (اسم)؛ إعمالًا لقاعدة (ليس في القرآن من لفظ زائد لغير معنى)، ويتأيد ذلك بإعمال قاعدة (التباين أولى من الترادف) في ترجيح القول بأن الاسم هو

(١) جامع البيان، للطبري، ٣٦٨/٢٤

(٢) مفاتيح الغيب ، للفخر الرازي، ١٢١/٢٩

(٣) سورة الواقعة، الآية ٧٤

(٤) ينظر: اللباب، لابن عادل، ٢٧٣/٢٠

التسمية لا عين المسمى؛ حيث إن لفظ (اسم) في الآيات الكريمات، يفيد معنى جديدًا، وهو تعظيم أسماء الله الحسنى وتنزيهها، فإنه كما ينبغي تعظيم الله، جل في علاه، وتنزيهه سبحانه؛ ينبغي تعظيم أسمائه الحسنى وتنزيهها كذلك. والله تعالى أعلم بمراده.

المطلب الثالث: القول بزيادة الاسم (مِثْل)

وذلك في نحو قوله تعالى ﴿ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾[1]، وقوله تعالى ﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ﴾[2]، وقوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[3]، وقوله تعالى ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ ﴾[4].

وأكتفي هنا بتفصيل القول في نموذج منها، وهو زيادة (مثل) في قوله تعالى ﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ﴾؛ فقد ذهب البغوي إلى زيادة لفظ (مثْل) في الآية، معبرًا عن الزيادة بالصلة، ويستشهد على ذلك بقراءة ابن عباس، فيقول: "فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به، أي: بما آمنتم به، وكذلك كان يقرؤها ابن عباس، و(المثل) صلة، كقوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾، أي: ليس هو كشيء"[5].

ويستشهد القاضي البيضاوي على القول بزيادة (مِثْل) في الآية بقراءة ابن عباس وقراءة أبيّ، ب؛ إذ يقول: "المِثْل مقحم، كما في قوله ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ ﴾ أي عليه، ويشهد له قراءة من قرأ بما آمنتم به، أو بالذي آمنتم به"[6].

ويقول الخطيب الشربيني: "فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به: مثل صلة، أي: آمنوا بما آمنتم به"[7].

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٣
(٢) سورة البقرة، من الآية ١٣٧
(٣) سورة الشورى، من الآية ١١
(٤) سورة الأحقاف، من الآية ١٠
(٥) معالم التنزيل، للبغوي، ١٧٣/١٠.
(٦) أنوار التنزيل، للبيضاوي، ١٠٩/١
(٧) السراج المنير، للخطيب الشربيني، ٩٧/١

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

وقد عرض أبو حيان الأندلسي كلا القولين – القول بالزيادة والقول بنفيها– دون ترجيح؛ إذ يقول: "وأما مِثل، فقيل: زائدة، والتقدير: فإن آمنوا بما آمنتم به، قالوا: كهِي في قوله: ليس كمثله شيء، أي ليس كهو شيء ... وقيل: ليست زائدة، والمثلية هنا متعلقة بالاعتقاد، أي فإن اعتقدوا مثل اعتقادكم، أو متعلقة بالكتاب، أي فإن آمنوا بكتاب مثل الكتاب الذي آمنتم به. والمعنى: فإن آمنوا بكتابكم المماثل لكتابهم، أي فإن آمنوا بالقرآن الذي هو مصدق لما في التوراة والإنجيل"(١).

غير أن توجيه زيادة (مثْل) في الآية على معنى فإن آمنوا بما آمنتم به؛ استشهادًا بقراءتي (بما آمنتم به) و(بالذي آمنتم به) الشاذتين(٢)، قد يُحدث التباسًا وإشكالًا؛ لما قد يفهم منه أنهم يوجهون المماثلة في قراءة الجمهور على ما يُؤمَن به؛ أي يوجهون القراءة المتواترة ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ على معنى: آمَنوا بمثل الله عز وجل – تعالى الله وتنزه عن المِثل علوًا كبيرًا– فيطّرحون القراءة المتواترة، ويقولون بزيادة لفظ (مِثْل)؛ تنزيهًا لله تعالى عن هذه المماثلة في زعمهم.

لذا نجد الطبري عندما يروي هذه القراءة المنسوبة لابن عباس، يبين شذوذها، ثم يتناولها بصيغة التمريض والتشكيك في صحتها، منكرًا ما يُفهم من هذا المعنى الشنيع، فيقول: "وقد رُوي عن ابن عباس في ذلك قراءةٌ، جاءت مصاحفُ المسلمين بخلافها، وأجمعت قَرَأة القرآن على تركها، وذلك ما حدثنا به محمد بن المثنى، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن أبي حمزة، قال: قال ابن عباس: لا تقولوا: فإن آمنوا بمثل مَا آمنتم به فقد اهتدوا – فإنه ليس لله مثل– ولكن قولوا: فإن آمنوا بما آمنتم به. فكأن ابن عباس في هذه الرواية، إن كانت صحيحة عنه، يوجِّه تأويل قراءة من قرأ ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾: فإن آمنوا بمثل الله، وبمثل ما أنزل على

(١) البحر المحيط، لأبي حيان، ٦٥٣/١

(٢) قرأ الجمهور: بمثل ما آمنتم به، وقرأ ابن مسعود وابن عباس: بما آمنتم به، وقرأ أبيّ: بالذي آمنتم به. (ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، ١١٣/١)

إبراهيم وإسماعيل. وذلك إذا صرف إلى هذا الوجه، شِركٌ لا شكَّ بالله العظيم؛ لأنه لا مثل لله تعالى ذكرُه، فنؤمن أو نكفر به"(١).

ثم يرجح كون المماثلة بين التصديقين والاعتقادين؛ أي اعتقاد هؤلاء واعتقاد هؤلاء، لا كما يزعم من قال بنفي زيادة (مِثْل) في الآية من أن المماثلة فيما يُؤمَن به، فيقول: "... ولكن تأويل ذلك على غير المعنى الذي وُجّه إليه تأويله. وإنما معناه ما وصفنا، وهو: فإن صدّقوا مثل تصديقكم بما صدقتم به، من جميع ما عددنا عليكم من كتُب الله وأنبيائه، فقد اهتدوا. فالتشبيه إنما وقع بين التصديقين والإقرارين اللذَين هما إيمان هؤلاء وإيمان هؤلاء، فإنما وقع التمثيل بين الإيمانين، لا بين المؤمَنِ به"(٢).

وقول الطبري في هذا البيان "فإن صدّقوا مثل تصديقكم بما صدقتم به، من جميع ما عددنا عليكم من كتُب الله وأنبيائه، فقد اهتدوا"، إشارة إلى أن السياق يشهد لما رجحه من وجه المماثلة، وردّ القول بالزيادة، وهو ما يجلّيه الأستاذ الإمام محمد عبده بأجلى بيان وألطفه، في نكتة تفسيرية بديعة، لم أقف عند غيره على مِثْلها، يقتطف فيها المعنى من سياق الآيات اقتطافًا فريدًا، في معرض رده قول من قال بالزيادة في الآية.

ويحسن في هذا المقام إيراد نكتة الأستاذ الإمام بتمام عبارتها، وذلك فيما نقله عنه تلميذه العلامة رشيد رضا، بقوله: "وقال الجلال(٣): إن لفظ (مثل) زائد. واستنكر الأستاذ الإمام ذلك، واستكبره كعادته؛ فإنه يخطّئ كل من يقول: إن في القرآن كلمة زائدة أو حرفًا زائدًا. وقال: إن لـ(مِثْلِ) هنا معنى لطيفًا ونكتة دقيقة؛ وذلك أن أهل الكتاب يؤمنون بالله وبما أنزل على الأنبياء، ولكن طرأت على إيمانهم بالله نزغات الوثنية، وأضاعوا لُباب ما أنزل على الأنبياء؛ وهو الإخلاص، والتوحيد، وتزكية النفس، والتأليف بين الناس، وتمسكوا بالقشور؛ وهي رسوم العبادات الظاهرة، ونقصوا منها وزادوا عليها ما يبعد كلا منهم عن الآخر، ويزيد في عداوته وبغضائه له، ففسقوا عن مقصد الدين، من حيث يدّعون العمل بالدين.

(١) جامع البيان، ١١٤/٣

(٢) المصدر نفسه، ١١٤/٣

(٣) أي الجلال السيوطي (ينظر: تفسير الجلالين، للجلال المحلي والجلال السيوطي، ص٢٨).

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

فلما بين الله لنا حقيقة دين الأنبياء، وأنه واحد، لا خلاف فيه ولا تفريق، وأن هؤلاء الذين يدعون اتباع الأنبياء قد ضلوا عنه، فوقعوا في الخلاف والشقاق؛ أمرنا سبحانه وتعالى أن ندعوهم إلى الإيمان الصحيح بالله، وبما أنزل على النبيين والمرسلين، بأن يؤمنوا بمثل ما نؤمن نحن به، لا بما هم عليه من ادعاء حلول الله في بعض البشر، وكون رسولهم إلهًا أو ابن الله، ومن التفرق والشقاق لأجل الخلاف في بعض الرسوم والتقاليد، فالذي يؤمنون به في الله ليس مثل الذي نؤمن به، فنحن نؤمن بالتنزيه، وهم يؤمنون بالتشبيه.

وعلى ذلك القياس، فلو قال: فإن آمنوا بالله وبما أنزل على أولئك النبيين وما أوتوه، فقد اهتدوا؛ لكان لهم أن يجادلونا بقولهم: إننا نحن المؤمنون بذلك دونكم، ولفظ (مثل) هو الذي يقطع عرق الجدل.

على أن المساواة في الإيمان بين شخصين؛ بحيث يكون إيمان أحدهما كإيمان الآخر في صفته وقوته وانطباقه على المؤمَن به، وما يكون في نفس كل منهما من متعلق الإيمان يكاد يكون محالًا؛ فكيف يتساوى إيمان أمم وشعوب كثيرة، مع الخلاف العظيم في طرق التعليم والتربية والفهم والإدراك؟! ولو كانت القراءة: فإن آمنوا بما آمنتم به – كما رُوي عن ابن عباس في الشواذ – لكان الأولى أن يقدر المثل؛ فكيف نقول وقد ورد لفظ (مِثْل) متواترًا: إنه زائد؟!"[(١)].

وإلى مثل ذلك يذهب ابن عاشور، في معنى الآية، مقررًا أن السياق يأبي توجيه معنى الآية على ما ذكر القائلون بالزيادة، فيقول: "والباء في قوله: بمثل ما آمنتم به للملابسة وليست للتعدية، أي: إيمانًا مماثلا لإيمانكم، فالمماثلة بمعنى المساواة في العقيدة والمشابهة فيها باعتبار أصحاب العقيدة، وليست مشابهة معتبرًا فيها تعدد الأديان؛ لأن ذلك ينبو عنه السياق، وهو وجه متكلّف"[(٢)].

(١) تفسير القرآن الحكيم، المعروف بتفسير المنار، محمد رشيد رضا، ٣٩٩/١

(٢) التحرير والتنوير، لابن عاشور، ٧٤١/١

وفي ضوء ما سبق من أقوال وأدلة وتوجيهات وتخريجات؛ يترجح رد القول بزيادة لفظ (مِثْل) في الآية؛ إعمالًا لمرجِّحات ثلاث؛ **أولها:** قاعدة (ليس في القرآن من لفظ زائد لغير معنى)، **والثاني:** أنه مؤيَّدٌ بقراءة الجمهور؛ حيث إنه لا يجوز للمفسر ترك معنى القراءة المتواترة، لمعنى القراءة الشاذة، حال تعارضهما، وقد رد الفخر الرازي الاستشهاد بقراءتَي ابن عباس وأبيّ، ب، على القول بزيادة (مثْل) في الآية، بقوله: "قال القاضي[1]: لا وجه لترك القراءة المتواترة من حيث يُشكِل المعنى ويلبس؛ لأن ذلك إن جعله المرء مذهبًا؛ لزمه أن يغير تلاوة كل الآيات المتشابهات، وذلك محظور"[2]. وهو مقرر عند أهل العلم من وجوب حمل المفسر معنى الآية على القراءة المتواترة دون الشاذة، إذا لم يمكن الجمع بينهما؛ بحمل الشاذ على المتواتر، **والثالث:** ما يؤيده سياق الآيات من نفي القول بالزيادة. والله تعالى أعلم بمراده.

(١) يصرح الفخر الرازي في مواضع عديدة من تفسيره أنه القاضي أبوبكر الباقلاني، ويرجح قوله أحيانًا، ويستدل له، ومن ذلك قوله في إحدى المسائل: "وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني رحمه الله، وهذا القول أصوب ويدل عليه وجوه..." (مفاتيح الغيب،٣٠/٣)، وقوله :"واعلم أن الذي قاله القاضي حق ..."(مفاتيح الغيب، ١١٦/٣)، ولم يذكر الرازي في تفسيره أحدًا بهذا اللقب غير الباقلاني إلا القاضي عبدالجبار؛ فيذكره مقترنًا باسمه، عندما يتعقب أقوال المعتزلة، فدل ذلك على أنه إذا أطلق (القاضي) في معرض الترجيح والتقرير فالمراد القاضي الباقلاني. (ينظر: مفاتيح الغيب،١٩٨/٢، ١٠٤/٣، ١١٣/٣، ١١٥/٣، ١٥٠/٤، ٢١/٥، ٥٠/٥، ٦٩/٥، ٩٢/٥، ١٧٤/٩، ٥٨/١٨، ١٨٦/٣١، وغيرها كثير).

(٢) المصدر نفسه، ٧٧/٤

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

المبحث الرابع

من نماذج القول بزيادة الأفعال في القرآن

المطلب الأول: القول بزيادة الفعل (كان)

يذهب بعض المفسرين إلى القول بزيادة (كان) في نحو قوله تعالى﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾[١]، وقوله تعالى﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴾[٢]، وقوله تعالى ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[٣].

وأكتفي هنا بتفصيل القول في نموذج منها، وهو زيادة (كان) في قوله تعالى ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾. وممن قال بزيادة كان في الآية أبو عبيدة، ويوجه الزيادة بأن (كان) زائدة، ويوجه معناها على الحدوث والوقوع؛ إذ يقول في تفسير الآية: "كيف نكلم من كان في المهد صبيًا: كيف نكلم من حدث في المهد صبيًا، وتجيء (كان) زائدة، ولا تعمل في الاسم، كقوله:

فكيف إذا رأيت ديار قوم ... وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[٤]

والمعنى: وديار جيران كرام كانوا، و(كانوا) فَضْلٌ؛ لأنها لم تعمل فتنصب القافية"[٥]

كما رجحه الفخر الرازي بقوله: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ أي: حصل في المهد، فكان ههنا بمعنى حصل ووجد، وهذا هو الأقرب في تأويل هذا اللفظ، وإن كان الناس قد ذكروا وجوها أخر"[٦].

(١) سورة الأحزاب، من الآية ٥٣

(٢) سورة الإسراء، من الآية١١

(٣) سورة مريم، من الآية ٢٩

(٤) البيت للفرزدق (ينظر ديوان الفرزدق، ص٥٩٧)، ويستشهد به بعض المفسرين والنحاة على القول بزيادة (كان)؛ فإنما لم تنصب قافية البيت.

(٥) مجاز القرآن، ٢/٧

(٦) مفاتيح الغيب، ٢١/١٧٨

أما القرطبي فقد تعرض لمناقشة زيادة (كان) في بعض الآيات التي قيل فيها بزيادتها، ومن ذلك تفسيره لقوله تعالى ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾؛ حيث يورد قول القائلين بالزيادة وقول القائلين بنفيها، فيقول: "وقال أبو عبيدة: (كان) هنا لغو؛ كما قال: وجيران لنا كانوا كرامِ، بمعنى الوجود والحدوث. وقال ابن الأنباري: لا يجوز أن يقال زائدة وقد نصبت (صبيًا)، ولا أن يقال (كان) بمعنى حدث؛ لأنه لو كانت بمعنى الحدوث والوقوع؛ لاستغنى فيه عن الخبر"(١).

ثم يرجح عدم الزيادة، ويوجه ذلك بإفادة (كان) معنى الاستمرار، قائلًا: "والصحيح أن (من) في معنى الجزاء، و(كان) بمعنى يكن، والتقدير: من يكن في المهد صبيًا فكيف نكلمه ؟! كما تقول: كيف أعطي من كان لا يقبل عطية؛ أي من يكن لا يقبل. والماضي قد يذكر بمعنى المستقبل في الجزاء، كقوله تعالى ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾(٢)؛ أي: إن يشأ يجعل"(٣).

ويرجح أبو حيان أن (كان) في الآية ناقصة، تحتاج إلى اسم وخبر، وليست زائدة، موجهًا ذلك بإفادتها الاستمرار وعدم الانقطاع، فيقول: "...(كان): قال أبو عبيدة: زائدة. وقيل: تامة، وينتصب صبيًا على الحال في هذين القولين، والظاهر أنها ناقصة، وتبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي، ولا يدل ذلك على الانقطاع، كما لم يدل في قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾(٤)، وفي قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾(٥)، والمعنى: كان وهو الآن على ما كان، ولذلك عبر بعض أصحابنا عن كان هذه بأنها ترادف لم يزل"(٦).

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي،١٠٢/١١
(٢) سورة الفرقان، من الآية ١٠
(٣) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ، ١٠٢/١١
(٤) سورة النساء، من الآية ٩٦
(٥) سورة الإسراء، من الآية ٣٢
(٦) البحر المحيط، لأبي حيان، ٢٥٨/٧

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

وإلى هذا التوجيه يذهب محمد سيد طنطاوي في تفسيره الوسيط، مستندًا إلى سياق القصة فيقول: "والفعل الماضي وهو (كانَ) هاهنا بمعنى الفعل المضارع المقترن بالحال، كما يدل عليه سياق القصة"(١).

وبعد عرض الأقوال والأدلة والتوجيهات والتخريجات التفسيرية يترجح رد القول بزيادة (كان) في الآيات التي قال فيها بعضهم بزيادتها؛ إعمالًا لمرجِّحات ثلاث؛ **أولها:** قاعدة (ليس في القرآن من لفظ زائد لغير معنى)، ويؤيد إعمال القاعدة ما حرره المفسرون، الذين أنكروا القول بالزيادة، من تخريجات سديدة لمعنى (كان) في الآيات التي قيل فيها بزيادتها.

والثاني: أنه مؤيد بما يقرره إمام المدرسة اللغوية في التفسير الصحابي الجليل ابن عباس ب، فيما أخرجه البخاري في صحيحه، أنه قال: "﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾(٢) سمى نفسه ذلك، وذلك قوله، أي لم يزل كذلك، فإن الله لم يرد شيئا إلا أصاب به الذي أراد، فلا يختلف عليك القرآن؛ فإن كلًا من عند الله"(٣). وهذا يدل على استعمال (كان) بمعنى الاستمرار والدوام والتجدد، وعدم تقيدها بالمضيّ والانقطاع، وهو توجيه من قال بنفي الزيادة في الآية.

كما جاءت (كان) للدلالة على الدوام وعدم الانقطاع، في غير صفات الله جلّ وعلا، يقول الراغب في تفسير قوله تعالى "﴿ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾(٤): "نبه بقوله (كان) على أنه لم يزل منذ أوجد منطويًا على الكفر"(٥).

والثالث: ما يؤيده سياق الآيات من نفي القول بالزيادة، والله تعالى أعلم بمراده.

(١) التفسير الوسيط، محمد سيد طنطاوي، ٣٤/٩

(٢) سورة النساء، من الآية ٩٦

(٣) أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب التفسير، سورة فصلت، ١٨١٤/٤، برقم (٤٥٣٧)

(٤) سورة الإسراء، من الآية ٢٧

(٥) المفردات، للراغب الأصفهاني، ص٧١٥

المطلب الثاني: القول بزيادة الفعل (كاد) في مواضع من القرآن

يذهب بعض المصنفين في (معاني القرآن)، ممن يغلب على تفاسيرهم الصنعة اللغوية والإعرابية، إلى زيادة (كاد) في نحو قوله تعالى ﴿ يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡ ﴾[١]، وقوله تعالى ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾[٢]، وقوله تعالى ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾[٣]، وقوله تعالى ﴿ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ ﴾[٤]، وقوله تعالى ﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا ﴾[٥].

وتفصيل القول في هذا المطلب على نموذج منها، وهو زيادة (يكد) في قوله تعالى ﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا ﴾، فقد نسب أبو حيان القول بزيادة (يكد) في الآية إلى ابن الأنباري[٦]، وممن قال بزيادتها أيضًا: الفراء؛ حيث يقول: "وقوله إذا أخرج يده لم يكد يراها: فهذا عندنا- والله أعلم- أنه لا يراها"[٧]. قال الشوكاني: "قال الفراء: إن كاد زائدة، والمعنى إذا أخرج يده لم يرها"[٨].

وكذلك الأخفش بقوله: "لم يكد يراها: لا يراها، وهكذا معنى الآية، إلا أن اللغة قد أجازت "لم يكد يفعل" في معنى فعل بعد شدة، وليس هذا صحة الكلام"[٩]. قال السمين السمين الحلبي: "زيادتها أباه الجمهور، وقال به الأخفش"[١٠].

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٠
(٢) سورة البقرة، من الآية ٧١
(٣) سورة التوبة، من الآية ١١٧
(٤) سورة إبراهيم، من الآية ١٧
(٥) سورة النور، من الآية ٤٠
(٦) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، ٥٤/٨
(٧) معاني القرآن، للفراء، ٧٢/٢
(٨) فتح القدير، للشوكاني، ٤٧/٤
(٩) معاني القرآن للأخفش، ٣٣١/١
(١٠) الدر المصون ، للسمين الحلبي، ١٣٥/٦

وقد تعقب القول بالزيادة عدد من المفسرين، وإن اختلفوا في توجيه معنى الآية على قولين: **(أولهما)**: توجيه معنى (لم يكد) على نفي المقاربة؛ أي إن نفي يكد يعني نفي الفعل بطريق الأوْلى؛ أي لم يقارب الرؤية، فهذا المعنى لا يحصل لو قيل بزيادة (يكد)؛ أي لم يرها.

قال أبو حيان: "والمعنى هنا انتفاء مقاربة الرؤية، ويلزم من ذلك انتفاء الرؤية ضرورةً، وقول من اعتقد زيادة يكد أو أنه يراها بعد عسر ليس بصحيح، والزيادة قول ابن الأنباري"(١).

وقال السمين الحلبي: "كاد معناه قارب الفعل، إلا أنه لم يفعل، فإذا نُفيت انتفى خبرها بطريق الأولى، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل؛ انتفى هو من بابٍ أوْلى، ولهذا كان قوله تعالى ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ أبلغ من أن لو قيل: لم يرها، لأنه لم يقارب الرؤية فكيف له بها؟! ولا يجوز زيادتها خلافا للأخفش"(٢).

وقريب من ذلك قول ابن عادل: "واعلم أن خبرها– أي كاد – منفي في المعنى إذا كانت هي مثبتة، لأنها للمقاربة. فإذا قلت: كاد زيد يفعل؛ كان معناه: قارب الفعل إلا أنه لم يفعل، فإذا نفيت، انتفى خبرها بطريق الأولى؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى هو من باب أولى؛ ولهذا كان قوله تعالى ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ أبلغ من أن لو قيل: لم يرها، لأنه لم يقارب الرؤية، فكيف له بها؟! ... وقال الفراء: إن كاد زائدة، وهو بعيد"(٣).

(أما القول الثاني): فهو نفي القول بالزيادة؛ توجيهًا للآية على معنى مقاربة النفي؛ أي رآها بعد جهد ومشقة وعسر، وكاد ألا يراها، وممن يذهب ابن عطية(٤)، وابن عاشور الذي يقول: "وعندي أن الحق هو المذهب الثاني، وهو أن نفيها في معنى الإثبات؛ وذلك لأنهم لما وجدوها في حالة الإثبات مفيدة معنى النفي؛ جعلوا نفيها

(١) البحر المحيط، لأبي حيان، ٥٤/٨

(٢) الدر المصون، للسمين الحلبي، ١٧٦/١

(٣) اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، ٣٩٥/١

(٤) ينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية، ١٨٨/٤

بالعكس، كما فعلوا في لو ولولا، ويشهد لذلك مواضع استعمال نفيها؛ فإنك تجد جميعها بمعنى مقاربة النفي، لا نفي المقاربة، ولعل ذلك من قبيل القلب المطرد؛ فيكون قولهم ما كاد يفعل ولم يكد يفعل بمعنى: كاد ما يفعل... وفي آية لم يكد يراها فإن الواقف في الظلام إذا مد يده يراها بعناء"(١).

وبعد هذه الأقوال والأدلة والتوجيهات التفسيرية يترجح لديّ رد القول بالزيادة؛ إعمالًا لقاعدة (ليس في القرآن من لفظ زائد لغير معنى)، في ضوء التوجيهين اللذَين وجه بهما الآية من قال بنفي الزيادة، وهو ما يشهد له سياق الآية من فظاعة الهول وتراكم الظلمات الذي يفيده قوله تعالى ﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾(٢)؛ فعلى التوجيه الأول يكون المعنى: لم يقارب رؤية يده من شدة الظلام الحالك، وعلى التوجيه الثاني يكون المعنى: أنه رآها بعد جهد ومشقة وعسر، وكاد ألا يراها من هول الظلمات وتراكمها.

ويمكن الجمع بين التوجيهين اللذَين قال بهما من نفى القول بزيادة (يكد) في الآية؛ استنادًا إلى ما ثبت بالاختراعات الحديثة من صعوبة الرؤية عند الغوص في أعماق البحار، التي ما زال فيها شيء من بقية ضوء؛ حيث تحصل الرؤية بعد عناء، لكن في الأعماق الغارقة في الظلام الدامس تنعدم الرؤية بالكلية، فلا مطمع للإنسان في مقاربتها، وكلا التوجيهين يدحض القول بزيادة (يكد)؛ أي لم يرها، كما يقول من قال بالزيادة، والله تعالى أعلم بمراده.

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور، ٥٥٩/١

(٢) سورة النور، من الآية ٤٠

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

الخاتمة

وفي ختام الدراسة أسجل أهم النتائج والتوصيات، وتتمثل فيما يأتي:

(أولًا): النتائج:

١- بينت الدراسة أن من أسباب القول بالزيادة في القرآن اكتفاء بعض المفسرين بتفسير معاني الآية بمقتضى اللغة؛ دون مراعاة الاستعمال القرآني الخاص، وما يقتضيه عرف القرآن ومعهوده. ومن الأسباب أيضًا تنزيل القواعد النحوية الإعرابية على القرآن؛ دون مراعاة معنى الآية وسياقها.

٢- أوضحت الدراسة أن سبيل الخروج من الخلاف في قضية الزيادة في القرآن يقوم على أمور منها: الاحتياط في العبارة، بين يدي ألفاظ الكتاب العزيز، والبعد عن التعبير عنها بالزيادة ونحوها من صيغ تحدث إشكالًا وإيهامًا بما لا يليق في كتاب الله تعالى.

٣- ترى الدراسة في قضية الزيادة أنه يجب على من يتصدى لدراسة معاني التنزيل استثمار الأدوات الشرعية واللغوية، في استنباط دقائق المعاني التفسيرية للألفاظ، واستلهام دلالات الأسلوب القرآني، وتجليات فرادته، ومكامن إعجازه، مع الإمساك عن وصف الزيادة، درءًا لهذا الإشكال الذي يفتح باب اللبس والخلاف، فإذا ما أعياه البحث والنظر، وعجز عن الوقوف على دلائل أصالة بعض ألفاظ القرآن العظيم؛ فليسعه أن يردد مع الفخر الرازي قوله: "ما من حرف ولا حركة في القرآن إلا وفيه فائدة، ثم إن العقول البشرية تدرك بعضها، ولا تصل إلى أكثرها، وما أوتي البشر من العلم إلا قليلًا"(١).

٤- أبرزت الدراسة أوجه العلاقة بين قاعدة (ليس في القرآن من لفظ زائد لغير معنى)، وقاعدة (التأسيس أولى من التأكيد)، وقاعدة (التباين أولى من الترادف).

٥- بينت الدراسة في مسارها التطبيقي أن القاعدة الترجيحية (ليس في القرآن من لفظ زائد لغير معنى) وما يتصل بها من قواعد – كقاعدة أولوية التأسيس على التأكيد، وقاعدة

(١) مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، ٢٥/٥٥

أولوية التباين على الترادف – تتضافر معها قواعد ترجيحية أخرى؛ كالترجيح بالقراءة المتواترة إذا تعارضت معها الشاذة، والترجيح بالسنة، والترجيح بدلالة السياق القرآني.

٦- بينت الدراسة في مسارها التطبيقي أن قول القائلين بزيادة بعض الأسماء والأفعال في القرآن، يدحضه ما حرره المفسرون، الذين أنكروا القول بالزيادة، من تخريجات سديدة لمعاني هذه الأسماء والأفعال.

(ثانيًا): التوصيات:

١- أوصي الباحثين والدارسين بإفراد كل قاعدة من قواعد الترجيح في التفسير بدراسة متعمقة، تجمع بين التأصيل والتطبيق.

٢- أوصي الباحثين والدارسين بإفراد كل لفظ من الألفاظ التي قيل بزيادتها في القرآن الكريم بدراسة تحليلية موازنة، تقوم على تخريجات المفسرين وتوجيهاتهم.

***

المصادر والمراجع

- أحكام القرآن، لابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م
- الإتقان، للسيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م
- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ
- الإكسير في قواعد التفسير، لنجم الدين الطوفي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١٤٣٦هـ
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ
- بدائع الفوائد، لابن القيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م
- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ

- تاج العروس، للزبيدي، دار الهداية، الكويت، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م
- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م
- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م
- التعريفات، للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م
- تفسير الجلالين، للجلال المحلي والجلال السيوطي، دار الحديث، القاهرة،١٤٢٢هـ
- تفسير القرآن الحكيم المعروف بتفسير المنار، محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م
- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير الدمشقي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م
- التفسير الوسيط، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٤١٨هـ
- التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة،١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م
- الجامع لأحكام القرآن، لشمس الدين القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤ م
- الدر المصون في تفسير الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، دار القلم، دمشق، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م
- الدر المصون، للسمين الحلبي، دار القلم، دمشق، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م
- ديوان الفرزدق، بتحقيق وشرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، بتحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م
- الرد على النحاة، ابن مَضَاء القرطبي، دار الاعتصام، القاهرة، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩م
- روح المعاني، لشهاب الدين لألوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ
- روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤٢٣هـ
- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير،

للخطيب الشربيني، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٥هـ
- صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٧هـ
- فتح القدير، للشوكاني، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٤هـ
- قواعد الترجيح عند المفسرين، د.حسين الحربي، دار القاسم، الرياض، ١٤١٧هـ
- الكشاف، لجار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ
- الكليات ، لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ ، ١٩٩٨م
- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ
- المثل السائر، لابن الأثير، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٤٢٠هـ
- المحرر الوجيز، لابن عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ
- المحصول، للفخر الرازي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت
- المعجزة الكبرى القرآن، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، دار القلم، دمشق، ١٤١٢هـ
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ
- معالم التنزيل، للبغوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ
- معاني القرآن، للأخفش، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ
- معاني القرآن، للفراء، دار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت
- مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ
- مقاييس اللغة، لابن فارس، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م
- النبأ العظيم، محمد عبدالله دراز، دار القلم، دمشق، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م